﴿قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَاۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَاۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۗ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡنَاۚ رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [الأعراف: 89]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

تأكيدُ شُعيبٍ عليه السلام الثّباتَ على دينِه ومسوِّغاتِه

هذا الجواب الثّاني من شُعيبٍ عليه السلام يؤكّد لهم فيه أنّ مطلبَهمُ العودَ لن يكون أبدًا، مهما حاولوا الإيذاءَ والتّهديدَ[1]، ويصرّحُ بأنه لا يفعل ذلك؛ لأنّه افتراءٌ على اللّه. وأصلُ الباب في النّبوّة والرّسالةِ صدقُ اللّهجة، والبراءةُ من الكذب، فالعودُ في ملّتِهم يُبطلُ النبوَّةَ، ويزيلُ الرِّسالةَ[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱفۡتَرَيۡنَا﴾: افترى فلانٌ الكذبَ: اختلقَه. والفِريةُ: الكَذِبُ، والقَذْفُ[3]، وأصلُه من قطعِ الشّيءِ، ثمّ يُفَرَّعُ منه ما يقاربُهُ[4]، والفرْيُ: المختلَق المصنوعُ[5]، وكذلك استُعمل في القرآن الكريم بمعنى الكَذِب، والشِّرْك، والظّلم، وبمعنى اختلاقِ ما لا حقيقةَ له[6]، وهو معنى اللّفظة في الآية الكريمة.

2) ﴿وَسِعَ﴾: الوُسْع: أصلٌ يَدُلُّ اجتماعُ حروفه على خلاف الضّيقِ، والعُسْرِ[7]. والوُسْع: جِدةُ الرَّجُلِ، وقُدرة ذاتِ يده، وطاقتُهُ[8]،

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 6/2899.
(2) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 14/316.
(3) الخليل، العين: (فري).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فرى).
(5) ابن منظور، اللسان: (فري).
(6) الراغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (فري).
(7) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وسع).
(8) الخليل، العين، والرّاغب، المفردات: (وسع).

والواسِعُ: من صفات الله تعالى الذي وسِعَ رزقُه جميعَ خلْقِه، ووسعت رحمتُه كلَّ شيءٍ، وهو المُحيطُ بكل شيء من قولهم: وسِعَ كلَّ شيء علمًا، أي: أحاط[1]. وهو تعبيرٌ عنِ الشمول التامِّ، وبه يُفسَّر معنى اللّفظة في الآية الكريمة.

3) ﴿تَوَكَّلْنَآ﴾: الواو، والكاف، واللام: أصلٌ صحيح يَدُلُّ على اعتماد غيرِك في أمرك. والتوكُّلُ منَ الوُكَلَة، والوُكَلُ: الرّجل الضّعيفُ، يقولون: هو وُكَلَةٌ تُكَلَةٌ، ومعناه: إظهارُ العجز في الأمر، والاعتمادُ على غيرك، وتجعلُه نائبًا عنك، وتصرِّفُ الأمرَ إليه، وتسلِّمُهُ وتتركُه[2]، ومنه: الوكيلُ: الحافظُ، والكفيل، والمتوكّلُ على الله يعلم أنه كافلٌ رزقَه، وأمرَه؛ فاطمأنَّ قلبُه على ذلك، ولم يوكِل أمرَهُ إلى غيره[3]. وجماعُ هذه المعاني توائم قصْديةِ اختيارِ هذه اللّفظة في سياق التّسليم، والإيمانِ المطلقِ لشعيبٍ ﷺ ومن آمنَ به لِلّهِ تعالى، وتفويضِهم إيّاهُ أمرَهم.

4) ﴿ٱفْتَحْ﴾ ﴿ٱلْفَٰتِحِينَ﴾: فاتحةُ كلِّ شيء: مبدؤُه، ومنه: فاتحةُ الكتاب[4]. والفتحُ: نقيضُ الإغلاق، وهو أصلٌ صحيحٌ، هذا مجملُ دلالتِه، ثم يُحملُ عليه سائرُ ما في هذا البناء. فهو: الحُكْمُ[5]، والقضاءُ، والنّصرُ، والفصلُ، والظَّفَرُ، وفتحَ عليه كذا؛ إذا أعلَمَهُ، ووفَّقَهُ عليه[6]. وإنّما قيل للقاضي: فتّاح في بعض اللَّهجات؛ لأنّه يحكمُ بين الخصوم، ويَنصرُ المظلوم[7]. وبه فُسِّر لفظُ الفتح في الآية الكريمة عند علماء التّفسير واللغويين[8]، ولا يَعْدِمُ ذلك احتمالَ المعاني الأخرى فيه.

5) ﴿بِٱلْحَقِّ﴾: الحاء، والقاف أصل واحدٌ يدلُّ على إحكام الشّيء وصحّته[9]، وأصلُه: المطابقةُ، والموافقةُ[10]. والحقُّ نقيضُ الباطل، وهو: إيجابُ الحكم[11]، وصدقُ الحديث،

(1) الأزهري، التهذيب: (وسع).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (وكل).
(3) الأزهري، التهذيب: (وكل).
(4) الراغب، المفردات: (فتح).
(5) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (فتح).
(6) الراغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (فتح).
(7) السمين عمدة الحفاظ: (فتح).
(8) الخليل، العين، والأزهري، التهذيب: (فتح).
(9) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حق).
(10) الراغب، المفردات: (حق).
(11) الخليل، العين: (حق).

واليقينُ بعد الشكِّ، والإحكامُ، والتّصحيحُ[1]، والإثباتُ[2]. ومن جميل مظاهر قَصْديَّةِ الانتقاء القرآني للألفاظ أن تكون لفظةُ (الحقِّ) متضمّنةً للمعاني المُعجميّةِ التي وردتْ تَفْسيراتٌ لها.

❁ المعنى الإجْماليُّ:

ثـبـاتُ شعيبٍ عليه السلام ومـن معه عـلـى الـحـقِّ واستنصارُهم بربّهم

بالغَ عليه السلام في قَطْعِ أمَلِهم، وطمَعِهم معترضًا عليهم بقوله بصيغة التّحقيق: قدِ اختلقنا ما لا حقيقةَ له على الله، وأعظَمْنا الفِرْيةَ عليه إن صِرْنا إلى دينكم، ودخلنا شِرعتكم بعد أنْ نجّانا الله، وخلَّصَنا منها بما فطرَ النّاسَ عليه من توحيده والإخلاصِ له، وبالعصمةِ عنِ الشِّرْك ولوْثَتِه، ثم بالاصطفاءِ للبلاغ عنه رسالتَه، وأنّى يكون لنا ذلك ؟ وأصلُ النّبوّة والرِّسالةِ صِدْقُ اللّهجةِ، والبراءةُ من كل كذبٍ، وما طلبتموه يُبطلُ النّبوّةَ، ويزيلُ الرِّسالةَ[3]. وعودتُنا في ملتكم لا تكونُ إلا أنْ يشاءَ الله ما لا نعلمُ، فهو المحيطُ بكلِّ شيء علمًا، "فردَّ الأمرَ إلى مشيئته وعلمه، فإنّ له سبحانه في خلقه علمًا محيطًا، ومشيئةً نافذةً وراء ما يعلمه الخلائقُ، فامتناعُنا منَ العَوْد فيها هو مبلغُ علومنا ومشيئتنا، ولله علمٌ آخر ومشيئةٌ أخرى وراء علومنا ومشيئتنا؛ فلذلك ردَّ الأمرَ إليه"[4]. ويليق بأدب التّسليم والانقياد هذا الإعراضُ عنِ المعاندين، والتّوجّه إلى مناجاة ربِّ العالمين بأن يحكم بينه وبين قومه، ويقضي بما يدلُّ على أنّهم على الحقِّ، وهم على الباطلِ، فإنّه العادل الذي لا يجورُ أبدًا[5].

وترشدُ الآيةُ الكريمة إلى تمثّلِ فضائلِ الأنبياء والرّسلِ منَ الثبات على الحقِّ، والتّسليم المطلقِ لله، والانقيادِ التّامِّ إليه،

(1) الأزهري، التهذيب: (حق).
(2) ابن سيده، المحكم: (حق).
(3) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 14/316.
(4) ابن القيِّم شفاء العليل: 1/412.
(5) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/448، والآلوسي، روح البيان: 3/203.

والاتّصافِ بأدب الخطاب معه، ولا عَجَبَ؛ فقد كان رسولُ الله ﷺ إذا ذَكرَ شعيبًا؛ قال: «ذاك خطيبُ الأنبياء»[1]؛ لحسن مراجعته قومَه فيما يرادُ بهم[2]، فلا يصحُّ منهم، وهم أهلُ الحقّ أن يتنكّروا، ويَقبلوا الباطلَ بدلًا عنه بعد أن أنارت أرواحَهم فيوضاتُ ألطاف الباري، ولامستْ قلوبَهم تَجَلّياتُ قدرته.

وممّا تُرشد إليه: استحبابُ الاستثناءِ في كلّ ما عزم عليه المؤمن مُسْتَقْبلًا، وإن لم يُرِدْه أو حتى يفكّر فيه، ووجوبُ التّوكل على الله عند تهديد العدوّ وتخويفِه، والمُضيّ في سبيل الحق، وتهدي أيضًا إلى مَشْروعيَّةِ الدّعاء وسؤالِ الله تعالى الحُكمَ بين أهل الحق وأهل الباطل؛ لأنّ الله تعالى يحكمُ بالحقّ، وهو خير الحاكمين[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

إيثارُ لفظ الافتراءِ دون غيرِه:

ثـبـاتُ الـرّسـل واسـتـحـالـةُ كفرهم، التّعْبيرُ بالأشدّ يدفعُ ما يستحيل وقوعُه

اسْتَأْنَفَ شعيب ﷺ في قوله: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ مُرْتَقيًا في الجَوابِ، مبيّنًا اسْتِحالَةَ الصّيرورة في مِلَّةِ الكُفْرِ بأنَّ العَوْدَ إلَيْها يَسْتَلزِمُ اختلاقُه كَذِبًا عَظيمًا لا يُقادَرُ قَدْرُهُ. وجَوابُ الشَّرْطِ مَحْذوفٌ لِدَلالَةِ ما قَبْلَهُ عَلَيْهِ[4]، وقيل: هو قَسَمٌ على تقدير حذف اللام، والتّقدير: والله لقدِ افترينا على الله كذبًا إنْ عُدنا[5].

علّةُ التّعْبير بضمير المُتَكَلِّمِ:

شـــدّةُ اتّـبـاع المـؤمـنـين لـه، ومـشـاركـتِـهـم إياه في شؤونِهم كُلِّها

وجاءَ بِضَميرِ المُتَكَلِّمِ المُشارِكِ في كُلٍّ مِن قَوْلِه: ﴿ٱفْتَرَيْنَا﴾ و﴿عُدْنَا﴾ و﴿نَجَّىٰنَا﴾ و﴿نَّعُودَ﴾ و﴿رَبُّنَا﴾ و﴿تَوَكَّلْنَا﴾؛ دليلًا على شدّة اتّباع المؤمنين له، ومشاركتِهم إيّاه في العسر، واليسر، وهذا التّعبير يدلُّ على حكمة

(1) الحاكم، المستدرك على الصحيحين: 2/620، وسكت عنه الذهبي في "التلخيص".
(2) ابن جرير، جامع البيان: 12/567.
(3) الجزائري، أيسر التفاسير: 9/205.
(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/251، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/8.
(5) النسفي، مدارك التنزيل: 1/586.

شعيب عليه السلام وفطنته، وتواضعه ورفقه بهم، حيث يتحدَّث مع قومه بأسلوبٍ يقرِّبه منهم، ولا يستفزُّهم، أو يُغضبُهم، ويجعلهم يشعرون بأنّه منهم، وأنّ دعوته لهم ليست من أجل مصالحَ شخصيّةٍ أو غرور أو تفاخُر، بل من أجل ما فيه خيرُهم وإصلاحُ أحوالهم.

بلاغةُ مصدريّة الكذب وتنكيره:

استغرق قومُ شعيب في الكذب فمارسوا كلَّ أنواعه، وأشدَّه

إتباعُ الافتراء باللّفظ المرادف له ﴿كَذِبًا﴾ ونصبُه على المفعول المطلق المبيّن لنوعه، والحاملُ قصدُ إبعاد الوقوع فيه، وإطلاقُه مجرّدًا من أل التّعريف، والفاعل، ومنَ الزّمن، دليلُ استغراقه كلَّ أنواع الكذب؛ وليقابلَ جمْعَ المؤكِّداتِ المتضمنة في أفعال وعيدِهم، وتهديدِهم.

بلاغةُ الرَّبط بين الشّرط وجوابه:

أُنزلَ الافتراءُ منزلةَ الواقعِ المتحقّقِ مبالغةً

في قوله تعالى: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم﴾ جاء الرَّبطُ بَيْنَ الشَّرْطِ وجَوابِهِ رَبْطَ التَّبْيِينِ والانْكِشافِ؛ لأنَّهُ لا يَصِحُّ تَعْلِيقُ حُصولِ الافْتِراءِ بِالعَوْدِ في مِلَّةِ قَوْمِهِ، فإنَّ الافْتِراءَ المَفْروضَ بِهَذا المعنى سابِقٌ مُتَحَقِّقٌ، وإنَّما يَكْشِفُهُ دخولُهم في مِلَّةِ قَوْمِهِمْ، فعند ذاك يَتَبَيَّنُ الافتراءُ على اللّه كَذِبًا، فالماضي في قَوْلِهِ: ﴿ٱفْتَرَيْنَا﴾ ماضٍ حَقيقيٌّ يقتضيه اقترانُه بـ ﴿قَدِ﴾، التي أفادت معه معنى إنزال الافتراء في حال العوْد - وذلك ما لا يكون منهم - منزلةَ الواقع المتحقّقِ[1]، أو هو ماضٍ بمعنى المستقبل؛ لأنه لم يقع لكنّه جُعِلَ كالواقعِ للمبالغة[2].

فائدةُ التّعْبير عنِ الافتراء بصيغة الافتعال وتقديمِه:

في صيغة الافتعالِ ترسيخٌ للمبالغةِ في الفعل

ويناسِبُ المبالغةَ الصوغُ بِمبْنى الافتعال لترسيخ المبالغة في الفعل، فهو من زيادة المبنى الدّالّة على زيادة المعنى، وتَقْديمُه على الشَّرْطِ؛ لِأنَّهُ في الحالَتَيْنِ لا تَقْلِبُهُ ﴿إِنْ﴾ لِلِاسْتِقْبالِ، أمّا الماضي

(1) السمين الدر المصون: 5/381.
(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 3/24.

الواقِعُ شَرْطًا لِـ ﴿إِنْ﴾ في قَوْلِهِ: ﴿إِنْ عُدْنَا﴾، فهو بِمَعْنى المُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ (إِنْ) تَقْلِبُ الماضي لِلمُسْتَقْبَلِ عَكْسَ (لَمْ)[1].

بلاغةُ الكنايةِ في فعل الإنجاء:

تأكيدُ المفارقة، وإثباتُ عِظَمِ الهداية، تفظيعٌ للعَوْد

ذكرَ الإنْجاءَ في قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾؛ لِدَلالَتِهِ على الاهْتِداءِ، والإعْلانِ بِأَنَّ مُفارَقَةَ الكُفْرِ نَجاةٌ، وأنّ الكفرَ هلكةٌ ومواتٌ، وعذابُ ضميرٍ، فيَكونُ في الكَلامِ إيجازُ حَذْفٍ، أوْ كِنايَةٌ[2].

إيثارُ التّعْبير بلفظ نجّى دون غيرِه:

الوعدُ بالإخراج يناسبُه التّمهّل، والتلبّثُ

التّعْبيرُ بلفظ (نجّى) المضعَّفِ دون (أنجى) الفعلِ المُعدّى بالهمزة في قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾؛ لأنّ (نجّى) تستعملُ للتمهّل والتلبّث في النّجية التي قد يسبقُها ابتلاءٌ وتمحيصٌ يستحيلُ معها العودةُ إلى ما كان عليه قبلَ النجاة؛ فهو زيادةٌ في تيئيسهم منَ العَوْد الذي يدعونه إليه، ويتهدّدونه عليه إن لم يفعل، و(أنجى) للإسراع، وتهديدُهم لم يكن فيه خطورة على حياة شعيب عليه السلام ومن معه، فهو وعيدٌ بالإخراج فقط؛ فناسبه التّمهُّلُ والتلبّثُ، مع أنّه جاء بصيغة التّشديد للمبالغة في الفعل، والعنايةِ بالمُنْجين، في حين نرى التّعْبيرَ بالفعل المُعدّى بالهمزة في قصة سيّدنا إبراهيم: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [العنكبوت: 24].

وفي لفظ ﴿نَجَّىٰنَا﴾ – كذلك – براءةٌ من شعيبٍ عليه السلام، حيث يبيّنُ لقومه أنّه قد أدّى رسالته التي أُرسل بها إلى قوم مدين، وأنه لا يتحمَّلُ ذنْبَ ما يفعلون من كفرٍ وظلمٍ وفسادٍ، وأنّ الأمرَ كلَّه بيد الله ﷻ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/8.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/8، والكناية: "تركُ التّصريح بذكر الشيّء على ما ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك". يُنظر: السكاكي، المفتاح: 1/402.

علّةُ التّعْبير بالبَعْديّة:

غـايـةُ شُـعـيـبٍ عليه السلام تـأيـيـسُ الـكـافـريـن من عَوده في ملّتهم

والبعديّةُ في قوله: ﴿بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ﴾ لَيْسَتْ قَيْدًا لِـ ﴿ٱفۡتَرَيۡنَا﴾، ولا هي موجِبٌ كَوْنَ العَوْدَةِ في مِلَّتِهِمْ دالًّا على كَذِبِهِ في الرِّسالة، بَل هَذِهِ البَعْديَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ ﴿عُدۡنَا﴾ يُقْصَدُ مِنها تَفْظيعُ هَذا العَوْدِ، وتَأْييسُ الكافِرينَ مِن عَوْدِ شُعَيْبٍ وأتْباعِهِ إلى مِلَّةِ الكُفْرِ[1].

نكتةُ إتْباع ﴿بَعۡدَ﴾ بـ ﴿إِذۡ﴾:

الـعـاقـلُ من مـسَّتْ شَغاف قـلـبِـهِ وروحِـهِ أنوارُ الهداية فلا يكابرُ

إتْباع ﴿بَعۡدَ﴾ في قوله: ﴿بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ﴾ بـ ﴿إِذۡ﴾ الظَّرف المخصّص للمضيّ في أصل وضعه يناسبُ سردَ الأفعال الماضية التي سبقته وتبعته؛ ولِذَلِكَ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لا يَقْصِدُهُ العاقِلُ، فيُلقي نَفْسَهُ في الضَّلالِ والتَّعَرُّضِ لِلعَذابِ بعد أن مسَّتْ شَغافَ قلبِهِ وروحِهِ أنوارُ الهداية[2]، واطْمَأنَّ قلبُهُ لصفوِ الدّراية بكرامة العناية حتى لا يوكَل إلى نفسه، والمضارع هنا دالٌّ على ديمومة عدمِ المصير إلى ملّة الكفر، واستمرارِه في الحال، والاستقبال.

فائدةُ لامِ الجُحود:

نـفـيُ الـشِّـرْك عـنـهـم مـدعـاةٌ لـلـمـبـالـغـة؛ لِعِظَمِه من ذنبٍ

اللام في: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ﴾ هي أصْلُ لامِ الجُحودِ الَّتي في نَحْوِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾ [الأنفال: 33]، التي تفيد النّفي والإنكار، وتكونُ بمنزلة تأكيد النّفي الواقع على الفعل، وتَراكيبُ لامِ الجَحودِ كُلُّها من قَبيلِ قَلبِ مِثْلِ هَذا التَّرْكيبِ لِقَصْدِ المُبالَغَةِ في النَّفْي، بِحَيْثُ يُنْفى أنْ يَكونَ وُجودُ المُسْنَدِ إلَيْهِ مَجْعولًا لِأجْلِ فِعْلِ الكفر، أيْ: فهو بَريءٌ مِنهُ بِأصْلِ الخِلقَةِ؛ ولِذَلِكَ سُمِّيَتْ جُحودًا[3].

سرُّ التّعْبير بالمشيئة دون غيرِها:

في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَاۚ﴾ جميلُ أدبِ الخطاب

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/8.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/9.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/294.

القرآنيّ؛ الممثّلِ بخطاب الأنبياء والرُّسل مع ربّ العزّة وفي تَفْويضِ أمْرِهِ ومَن معَهُ إلَيْهِ سبحانه، وذلك منهجُ مَن أدّبه الله، وتلكم عادةُ القرآن في إظهارها، قال تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، ولم يقل: إنك أنت الغفور الرحيم، والمعنى: إلّا أنْ يُقَدِّرَ الله لَنا ما لا نعلم، مع أنّ عبارته في مفتتح الآية الكريمة تَقْطعُ باستحالة ارْتداده بَعْدَ النُّبوّة.

تَـقْـيـيـدُ عَـــدَمِ العَوْدِ إلى الكُفْرِ بِمَشِيئَةِ الله، يَسْتَلزِمُ تَقْيِيدَ ما سواه بها

وتَقْييدُ عَدَمِ العَوْدِ إلى الكُفْرِ بِمَشيئَةِ الله يَسْتَلزِمُ تَقْييدَ الدَّوامِ على الإيمانِ بِمَشيئَتِه؛ لأنَّ عَدَمَ العَوْدِ إلى الكُفْرِ مُساوٍ للثَّباتِ على الإيمانِ، وهو تَقْييدٌ مَقْصودٌ مِنهُ التَّأدُّبُ وتَفْويضُ العِلمِ بِالمُسْتَقْبَلِ إلى الله، والكِنايَةُ عَنْ سُؤالِ الدَّوامِ على الإيمانِ مِنَ الله تعالى كَقَوْلِه: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[1]، والوحدة الإسناديةُ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ من صور الحال الدّالّة على القَصْر الذي يكون الحالُ فيها هيئةً ثابتةً في صاحبها.

فائدةُ إيثار لفظِ الرّبوبية في قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾:

الربُّ هو المالك، والخالق، والمدبّر، والمُنعم، والمُتمّم[2]، والمربّي سُمّي بذلك؛ لأنّه مُصلحُ راعٍ[3]، فـ"الربُّ: المصلحُ للشّيء، والله جلّ ثناؤه الرّبُّ؛ لأنه مصلحُ أحوالِ خلقه"[4]، وعلى معنى الرّعاية والإصلاح؛ فإنّه يناسبُ ورودَ اللَّفْظِ في الآية المباركة، مع أنَّ المعاني الأخرى جميعَها تصدقُ فيها؛ لأنَّ شعيبًا في حالة حوارٍ نُصحيٍّ معهم، ومعنى الإصلاح في هذا الموضعِ يُناسب غايتَه.

شعيبٌ في حالة حـــوارٍ نُصحيٍّ معهم، ومعنى الإصـــلاحِ هنا يُناسبُ غايتَه

إيثارُ لفظِ الربِّ مُضافًا:

الإتْيانُ بِوَصْفِ الرَّبِّ وإضافَتُهُ إلى ضَميرِ المُتَكَلِّمِ المُشارَكِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/9.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن الأثير، النهاية: (رب).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي: (رب).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (رب).

(نا) إظْهارٌ لِحَضْرَةِ الإطْلاقِ، وتَعْريضٌ بِأنّهَ مَوْلى الَّذينَ آمَنوا[1]، واستحضارُه ثلاثَ مرات، إظْهارٌ في مَقامِ الإضْمارِ لِزيادَةِ إظْهارِ وصْفِهِ بِالرُّبوبيَّةِ، وتَأْكيدِ التَّعْريضِ المُتَقَدِّمِ، حَتّى يَصيرَ كالتَّصْريحِ.

الـلـه مَـولى المؤمنين، ومدبِّرُ أمورِهم

تناوبُ التّعْبير بأسماءِ الله وصفاتِه:

المبادلةُ في التّعْبير بين (الرَّبِّ) وبين الاسم الجليل (اللّه) الوارد - في الآية نفسِها - أربعَ مرّات جاءت ترسيخًا لوحدانيّته، وأنّه ملجَأُ المؤمنين الذي لا يغفلون عن ذكره في الرّخاء، والشّدّة، وقد يرادُ بقصديّة اختياره، وتخصيصِه بالتكرار قرينَ اسم اللّه الجليل التّعريضُ بهم على تكبّرهم واعتدادِهم بأنفسهم غرورًا وأنفةً بوصفِهم ساداتٍ، ورؤساءَ وأشرافًا مُطاعين في قومهم قهرًا، وتسلّطًا، والمعنى: (إن كنتم ساداتٍ مُطاعين في قومكم - بحسب دلالةِ الربّ اللّغويّة -، فنحن ربُّنا المُطاعُ اللّهُ).

الـلـهُ ملـجَـأ المؤمـنين الـذي لا يغفُلون عن ذكرِه في الرّخاء، والشّدّةِ

بلاغةُ المَجاز في لفظ السَّعة:

السَّعَةُ في قولِه: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ مُستعمَلةٌ مجازًا[2] في الإحاطة بكلّ شيءٍ؛ لأنَّ الشَّيءَ الواسِعَ يكونُ أكثَرَ إحاطةً، والإحاطةُ أنسبُ لمقام الألوهيّة؛ إذ لا يخفى عليه تعالى شيءٌ، ولا يجري في الكون شأنٌ إلا بأمره، وعلْمِه، ودرايتِه.

الإحـاطـةُ أنسبُ لـوصفِ الخالق العليم

نكتةُ انتصابِ ﴿عِلْمًا﴾ على التّمييز:

قولُه: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ تَفْويضٌ لِعلم اللّه، فهو أعْلَمُ بِمُراده منهم، وانتصبَ ﴿عِلْمًا﴾ على التَّمييز المُحَوَّلِ عن الفاعِلِ، وعدلَ عن هذا الأصل؛ لقصد الاتّساع والشّمول والمبالغة، وليكونَ فيه

وصـفُ الـلـه بما هو أهلٌ له على سبيل الاتّـسـاعِ والـشّـمـولِ والمبالغةِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/10.

(2) المجاز: "هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم لضربٍ من التأويل إفادةً للخلاف لا بوساطة وضع. كقولك: أنبت الربيع البقل"، يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم: 1/393، وهو أيضًا: العدول باللفظ عمّا يوجبه أصل اللغة، ويقابل الحقيقة، يُنظر: مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ص: 590.

إجمالٌ، ثم تفصيلٌ فيكونَ أوقعَ في النّفس؛ لأنّ الآتي بعد الطّلب أعزُّ منَ المُنساق بلا طلبٍ[1]، وفي ذلكم الاهتمامُ، ورفعُ توهّمِ الإبهام، الذي يدفعه أيضًا التّواؤمُ بين (الكليّة)، و(الوُسْع) في ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾.

سرُّ توكيدِ التّفويض:

طلبُ الإعانةِ منَ العليم مظهرٌ للتّسليم والإيمانِ الصّادق والثّقةِ الكاملةِ بالله

أكّدَ التّفويضَ بملازمِهِ (التّوكُّل) في قوله: ﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾، وهو تسليمٌ يَقْتَضي طَلَبَ الخَيْر والإعانَةِ وتثبيتِ الإيمان به، وكفايةِ شرِّ من يتوعّدُهم به، وفيه مطلقُ التّسليم والاتّكالِ المناسب لسَعةِ العلم، والإحاطةِ بكلّ شيء، وهو يدلُّ على الإيمان الصادقِ والثّقةِ الكاملةِ بالله ﷻ، وأنَّ المؤمنَ يسلِّم أمرَه كلَّه إلى الله، ولا يشركُ به أحدًا في ربوبيّته وألوهيَّته، والتّفويضُ هو تركُ الحكم لله فيما يختاره لعبده من خير الدّنيا والآخرة، والرضا بقضائه وقَدرِه، والاستعانةُ به في كل شأنٍ من شؤونه.

نكتةُ تقديمِ الجارِّ والمَجْرُورِ:

التّوكّلُ لا يكون إلا على الله تعالى وحْدَه، وبتركِ الحُكم لله فيما يختاره لعبده

جاء تَقْديمُ الجارِّ والمَجْرورِ ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ على الفعل ﴿تَوَكَّلْنَا﴾؛ ليرسّخَ هذا المعنى، وليفيدَ الاخْتِصاصَ لِمَعْنى التَّوْحيدِ ونَبْذِ غَيْرِ الله، ولتقرير تقديم قصد المعبود على فعل العبادة، كالذي جاء في مبادئ وحي الله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾. وهذا التّقديمُ للمتَوَكَّلِ عليه على فعلِ التّوكّل يستلزمُه مبدأُ التسليم، والتفويض؛ لدلالته على الاختصاص، وذلك عادةُ القرآن مع فعل التّوكّل؛ لأنّ التوكّل لا يكون إلا على الله وحدَه.

علّةُ تقديمِ الفاعلِ على الفعل:

ولِعِظَمِ شأنِ التّوكّل أكّدَ معنى التّخصيص بصوغٍ مماثلٍ قدّمَ فيه ما يفسّر به ضميرُ فاعلِ الفتح على فعله ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ﴾، وتحويلُ

(1) فاضل السامرائي، معاني النحو: 2/317 - 319.

الجملة إلى الاسمية طلبٌ لثبوت الإجراء وتحقّقه، وهو دعاءٌ وطلبٌ منَ اللّه تعالى، فتقديمُ الفاعل على الفعل يدلُّ على التّواضع والخضوع والإنابة إلى اللّه ﷻ، وعلى دأْبِ الأنبياء والصّالحين في التّضرّعِ إلى اللّه تعالى بأسمائه وصفاتِه، فيدلُّ على التّشريف والتّكريم للّه تعالى، والتّوجُّه إليه بأحسنِ ما يُسمَّى به.

شـأنُ الـتّـوكـلِ عـظـيـمٌ، لا يُـصـرَفُ إلّا في حقِّ ربِّ العالمين

فائدةُ تكرارِ الظّرف (بين):

تكرارُ الظّرف (بين) في قوله: ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ﴾ زيادةٌ في تأكيد التّمييز بينه وتابعيه من جهة، وبين قومه بعد أنْ أدرك عنادَهم، وإصرارَهم على الكفر من جهة أخرى، ولمباعدة الشُّقّة بين الفريقين بخلاف قوله: ﴿حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ بَيۡنَنَاۚ﴾ [الأعراف: 87] فهو هناك ما زال في موضع المُحاورة والدّعوةِ إلى اللّه، ولم يأتِه ردُّهم.

لا بدّ منَ التّمايزِ بـيـن الـنّـبـيّ وأتـبـاعـه، وبين القومِ الكافرين

بلاغةُ الجناس في الآية:

الجناسُ[1] غيرُ التّامِّ في (ربنا - بيننا - بين)، والجناسُ الاشتقاقيّ في (افتح - الفاتحين) أحْدَثا ميلًا للنَّفس نحوَ التّشوّقِ والإصغاء، وأكسبا التّعْبيرَ جمالًا وبهاءً وحُسنًا، بحُلْوِ النَّغمة، وتجانسِ الألفاظِ، واتّحادِ الجَرْسِ، وتناسُقِ الإيقاعِ.

الـتّـشـويـقُ والإصغاءُ مدعاةٌ للتّأثير وإصلاحِ النّفوس

سرُّ ختامِ جُملة الفاصلةِ بالمصدرِ والجَمع:

ختمَ بالمصدر الدّالّ على مطلق الخيريّة، والفتح، وجمع المذكر السّالم الدّالِّ على إرادَةِ الحدث في قوله: ﴿وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ﴾ هو كَقَوْلِه: ﴿وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾، أيْ: وأنْتَ خَيْرُ النّاصِرينَ، وخَيْرُ الحاكِمينَ هو أفْضَلُ أهْلِ هَذا الوَصْفِ، وهو الَّذي يَتَحَقَّقُ فيه كَمالُ هَذا الوَصْفِ فيما يُقْصَدُ مِنهُ وفي فائِدَتِه بِحَيْثُ لا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ الحَقُّ بِالباطِلِ، ولا تُرَوَّجُ عَلَيْهِ التُّرَّهاتُ، والحُكّامُ مَراتِبُ كَثيرَةٌ، فتَبَيَّنَ وجْهُ

تـحـقّـقُ كَـمـالِ الـوَصْـفِ أصلٌ في عدم اشتباه الـحَـقّ عـنـده بِالباطِلِ

(1) هو: "اتّفاق اللَّفْظَيْنِ في وجه من الوجوه مع اختلاف معانيهما"، يُنظر: المؤيد العلوي، الطراز: 3/196.

التَّفْضيلِ في قَوْلِه: ﴿خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾، وكَذَلِكَ القياسُ في قَوْلِهِ: خَيْرُ النّاصِرينَ، خَيْرُ الماكِرينَ[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الكَذِب، والإفك، والافتراء:

الافـتراء اختلاقُ الكذبِ والإخبارُ به

الكَذِب: اسْم مَوْضوع للخَبَر الَّذي لا مُخبرَ لَهُ على ما هوَ بِهِ، وأصلُه في العَرَبيَّة التَّقْصيرُ، سَواء كانَ فاحشَ القُبْح، أو غيرَ فاحشِ القبْح.

أما الإفك: فهوَ الكَذِبُ الفاحِشُ القبْحِ، مثلُ الكَذِب على اللّه ورَسوله، أو على القُرآن، ومثلُ قذفِ المحصنة وغيرِ ذَلِك مِمّا يفحشُ قُبْحُه[2]، وأصلُه في العَرَبيَّة الصّرْفُ، وممّا جاء منه في القُرْآن ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾، أي: يُصرفون عَن الحقّ[3].

وأمّا الافتراء: فالقَطْعُ على كذبٍ والإخبارُ بِهِ، واخْتلاقُ قدرٍ كذبٍ والإخبارُ بِهِ؛ لِأن أصل افترى قطع، فالافتراء هو اختلاقُ ما لا حقيقةَ له[4]، وافتعالُ ما لا يَصحُّ أن يكون، ويُسمّى الافتراءُ تقوُّلًا؛ لِأنَّهُ قَولٌ متكلَّفٌ[5].

وبهذا التفريقِ فالافتراءُ يناسبُ سياقَ الآية؛ لأنّه اختلاقُ لما لا حقيقةَ له، ولا أصلَ، وما لا يَصحُّ أن يكون، وما لا يَصحُّ أن يكونَ أعمُّ مِمّا لا يجوز أن يُقال وما لا يجوز أن يُفعل[6].

الوُسْع والإحاطة:

الوُسْع: إحاطةٌ تـامّـة قـدرَ مَـا تسعُ من قُـوَّة، وطاقةٍ، وإمكانٍ

الوُسْع: الإحاطةُ بكل شيء علْمًا، فلا يخفى عليه منه شيءٌ ولا يضيق عليه علمُ جميع ذلك، وهو مأخوذ منَ الوُسْع، وهوَ قدرُ ما

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/12.
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 45.
(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 46.
(4) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 47.
(5) الكفويّ، الكليات، ص: 154، و710.
(6) الكفويّ، الكليات، ص: 154.

تسعُ لَهُ القوَّةُ، والطّاقةُ، والإمكانُ[1]، والواسِعُ بِمَعْنى أنه المُحيطُ بالأشياء علمًا من قَوْله تعالى: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[2]. وفي الوُسْع معنى الإحاطَةِ التّامَّةِ؛ لأنَّ الإناءَ الواسِعَ يُحيطُ بأشْياءَ أكْثَرَ ممّا هوَ دونَهُ، أي: وسِعَ عِلمُهُ كلَّ شَيْء، بِحَيْثُ لا يضيق علمُه عَن شَيْءٍ، أي: لا يقصرُ عَنِ الاطِّلاعِ على أخْفَى الأشْياء[3]؛ وليَدُلّ على أنَّهُ عَلِمَ الماضيَ والحالَ والمُسْتَقْبَلَ، وعَلِمَ المَعْدومَ الذي لم يكُن أنَّهُ لَوْ كانَ كَيْفَ كانَ يَكونُ[4].

أما الإحاطةُ: فأصلُها منَ الإحاطة بالشّيء، أي: الإحداقُ به، بمنزلة الحائط الذي تُحاط به الدّار فتُحْدَقُ به[5]، وهيَ إدْراكُ الشَّيْء بِكَمالِهِ ظاهرًا وباطنًا، والاستدارةُ بالشَّيْء من جَميع جوانبه، والإحاطةُ بالشّيء عِلْمًا هو أن يُعلمَ وجودُه، وحسنُه، وقدرُه، وكيفيّتُه، وغرضُه المقصود به، وبإيجاده، وما يكون هو منه، وذلك ليس إلّا للّه تعالى. ومنه قوله: ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: 12][6]. فالوُسْعُ بهذا أشملُ منَ الإحاطة، فهو الإحاطةُ التّامّةُ، ولهذا ناسبَ سياقَ خفاء تصوّرِ مآلات الأمور والمصائر، وناسبه إطلاقُ لفظِ المشيئة، والتّسليم المطلَق للّه في تقديره وتصرّفه في الكون.

الفَتْح والفَصْل:

الفَتْح هوَ الفَصْل بَين الشَّيْئَيْن ليظْهر ما وراءهما، ومِنْه فتحُ الباب، ثمَّ اتُّسع فيهِ، فقيل: فتح إلى المعنى فتحًا؛ إذا كشفه، وسُمّيت الأمطارُ فُتوحًا، والفاتحُ الحاكِمُ، وقد فتح بَينهما، أي: حَكَم، ومِنْه

الفتحُ حكمٌ يتضمَّن إبانةً مقرونةً بظَفَرٍ، فهو أخصُّ منَ الفصل

(1) ابن جرير جامع البيان: 18/367.
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 174.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/301.
(4) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 14/318.
(5) ابن جرير جامع البيان: 2/284.
(6) الفيروزابادي، بصائر ذوي التمييز: 2/127، والكفويّ، الكليات، ص: 56.

قَوْله تعالى: ﴿ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾[1]، وقيل: هو النَّصْرُ، والظَّفَر، والحكم، وإزالةُ الإغلاق، وفَتَح القَضيَّةَ فتحًا، فصلَ الأمرَ فيها، وأزال الإغلاق عنها[2]. أما الفصلُ؛ فهو إبانة أحد الشَّيئين مِنَ الآخر حتى يكونَ بينهما فُرْجةٌ، ومنه الفصلُ بين النّاس بالحكم[3]. وبذا فالفتح أخصُّ منَ الفصل، فهو حكمٌ يتضمن إبانةً مقرونةً بظَفَر ونصْرٍ، وهو ما يناسبُ سياقَ الآية المباركة المتضمّنةِ حكايةَ المبالغة في الظلم من قوم مدين، والإصرارِ عليه قولًا وفعلًا.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 150.
(2) الراغب، المفردات: (فتح).
(3) الراغب، المفردات: (فصل).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 14 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-10-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 14 : المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-10-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0402725 بتاريخ 2023/12/30م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»